

Banking System's role in managing Financial Crises in Algeria

Magoura Khaled ¹, Benazza Mohammed ²

¹centre universitaire maghnia, Algeria, mag.khaled28@gmail.com.

²centre universitaire maghnia, Algeria, benazza.mohammed@yahoo.fr.

ARTICLE INFO

Article history:

Received:16/05/2023

Accepted:19/06/2023

Online:30/06/2023

Keywords:

Algerian Bank

cash flow

low oil crisis

Economic policy

Re-discount

JEL Code: E32.E5.

E58

ABSTRACT

The study aimed to know the role of the Algerian Bank in managing the financial crisis liquidity following the fallout from the oil crisis on 2014, where prices collapsed to below 50 dollars per barrel which affected the state's monetary policy, as monetary policy considered one of the pillars upon which economic policy is based.

Where the study concluded that achieving monetary stability in Algerian is through changes in the growth rates of the monetary mass, and that the Algerian bank directly affects the monetary exhibition, and depends on the rediscount rate and the legal reserve rate in affecting liquidity

دور المنظومة البنكية في إدارة الازمات المالية في الجزائر

خالد مقورة ¹ بن عزة محمد ²

¹المركز الجامعي مغنية، الجزائر، mag.khaled28@gmail.com

²المركز الجامعي مغنية، الجزائر، benazza.mohammed@yahoo.fr

معلومات المقال

تاريخ الاستقبال: 2023/05/16

تاريخ القبول: 2023/06/19

تاريخ النشر: 2023/06/30

الكلمات المفتاحية

بنك الجزائر

السيولة النقدية،

أزمة انخفاض النفط

السياسة الاقتصادية

إعادة الخصم

JEL Code : E32.E5.

E58

المخلص

هدفت الدراسة إلى معرفة دور بنك الجزائر في إدارة الأزمة المالية إثر تداعيات أزمة انخفاض النفط 2014، الذي انهارت أسعاره إلى ما دون 50 دولار للبرميل وهو ما أثر على السياسة النقدية للدولة، وتعتبر السياسة النقدية أحد الركائز التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية.

حيث توصلت الدراسة إلى أن تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر يكون عن طريق التغيرات في معدلات نمو الكتلة النقدية، كما أن البنك الجزائري يؤثر بشكل مباشر على المعرض النقدي، ويعتمد على معدل إعادة الخصم، ومعدل الاحتياطي القانوني في التأثير على السيولة.

- مقدمة:

تعتبر المنظومة البنكية العنصر الجوهري الذي تقوم عليه التنمية الاقتصادية، كما أن مشاكلها تمس كل القطاعات دون استثناء ومن ثم فإن حاضراً ومستقبلاً التنمية الاقتصادية مرهون بدور المنظومة البنكية في معالجة وإدارة الأزمات الاقتصادية.

لقد أحدثت أزمة انخفاض أسعار النفط بداية من سنة 2014 هزة في الاقتصاد الجزائري نظراً لاعتماده على مداخيل المحروقات، فالإقتصاد الجزائري يعاني من تبعية مزمنة لقطاع النفط فجّل صادراته مرتبط بهذا المورد، وتتواجد الجزائر اليوم في محيط يفرض عليها الابتعاد عن الأحادية في التصدير، لذلك وجب إعادة هيكلة القطاع المالي والبنكي، والجزائر كبقية الدول تسعى لتحقيق أهدافها الاقتصادية من خلال تبني سياسة نقدية فعالة، فالبنك المركزي له دور مهم ضبط السيولة النقدية في السوق، بالإضافة إلى إصدار الأوراق النقدية والمحافظة على الأسعار ومراقبة أسعار الصرف. ومن هذا المنطلق تتبادر لنا الإشكالية المحورية: إلى أي مدى ساهمت المنظومة البنكية الجزائرية في تسيير أزمة السيولة في ظل الأزمات الاقتصادية على غرار أزمة "انخفاض أسعار النفط" بداية من سنة 2014؟

- فرضية البحث: استطعنا صياغة فرضية الدراسة كما يلي:
- تتأثر معدلات السيولة في ظل الأزمات التي يتعرض لها الإقتصاد الجزائري دورياً وعلى رأسها الأزمات النفطية.
- النظام البنكي الجزائري يتدخل وفق آليات ذات فعالية في مواجهة أزمات السيولة.
- أهداف البحث: من خلال هذا البحث نهدف إبراز أهم معالم النظام البنكي الجزائري وأهم السياسات المنتهجة في إطار السياسة النقدية ومواجهة الأزمات التي تصيبه على غرار أزمة السيولة المتكررة مراراً. وإبراز أهم معالم تذبذب معدلات السيولة في ل الأزمة النفطية التي تصيب الإقتصاد الجزائري وأهمها الأزمة النفطية بداية من سنة 2014. ونحاول كذلك غلقاً الضوء على سياسة المنظومة البنكية في مواجهة مثل هذه الأزمات
- منهجية البحث: للإحاطة بموضوع بحثنا وكما جرت عليه العادة في أساسيات البحث العلمي فإننا نعتمد على عدد من المناهج البحث العلمية على غرار المنهج الوصفي من تعريف للمنظومة البنكية في الجزائر، والمنهج التحليلي بهدف تحليل البيانات المتعلقة بالدراسة.

وللإحاطة بجوانب هذا البحث سنتطرق الدراسات السابقة التي عالجت هذا الموضوع وأم المحاور التالية:

- المحور الأول: المنظومة البنكية في الجزائر وآليات تعامل البنك المركزي مع أزمات السيولة
- المحور الثاني: معالم أزمة انخفاض أسعار النفط بداية من سنة 2014
- المحور الثالث: دور المنظومة البنكية في إدارة السيولة في ظل انخفاض أسعار النفط بداية من سنة 2014

1-الأدبيات والدراسات السابقة -The Literature Review-

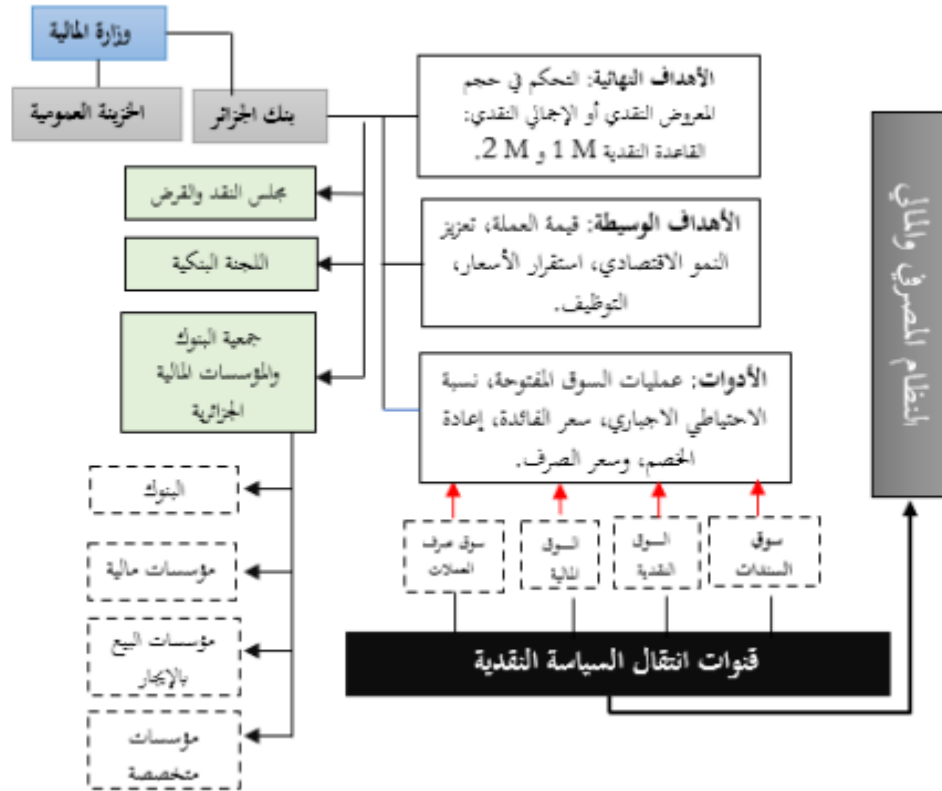
عرف موضوع أزمة السيولة في الأنظمة المالية العديد من الدراسات والأدبيات التي عالجت هذا المنحى وفق عدة رؤى واتجاهات. وتضمنت العديد من النتائج المهمة التي يمكن الأخذ بها والاستدلال بمضمونها. ومن بين ما ارتكزنا عليه في دراستنا هذه الدراسات التالية:

- دراسة (2022) and all (2022) (Berger, Guedhami, Kim, & Li, 2022): Allen N. Berger: التي تعالج تأثير عدم اليقين في السياسة الاقتصادية على اكتناز السيولة المصرفية. حيث قام الباحثين بإنشاء مقياس شامل لاكتناز السيولة المصرفية يأخذ في الاعتبار الأصول - والمسؤوليات - والأنشطة خارج الميزانية العمومية. باستخدام أكثر من مليون ملاحظة ربع سنوية، وتوصلا إلى أنه استجابة لعدم اليقين في السياسة الاقتصادية، تقوم البنوك بتخزين السيولة بشكل عام ومن خلال المكونات الثلاثة. يكون هذا السلوك أكثر وضوحاً بالنسبة للبنوك التي لديها سيولة أقل
- دراسة (2020) Houcem Smaoui and all (2020): (Smaoui, Mimouni, Miniaoui, & Temimi, 2020) والتي استطاع الباحثين من خلالها التحقيق في تأثير تمويل مخاطر السيولة على سلوك المخاطرة للبنوك الإسلامية والتقليدية. باستخدام بيانات على مستوى البنوك وعلى مستوى الدولة من 18 دولة خلال الفترة 2004 -2016، ووجد أن انخفاض مخاطر السيولة التمويلية يؤدي إلى سلوك مخاطرة أعلى من قبل البنوك، مع كون هذا التأثير أقل وضوحاً بالنسبة للبنوك الإسلامية.
- دراسة (2004) Staffan Ringbom and all (2004): (Ringbom, Shy, & Stenbacka, 2004) والتي قام الباحثين باقتراح طريقة لحساب احتمالية حدوث أزمة سيولة بافتراض أن المودعين يواجهون احتياجات سيولة حقيقية. ويتم تحديد الاستجابة المثلى لأي بنك في ظل ظروف اقتصادية معينة. ومقارنة جهود البنوك التجارية في احتواء مشكل السيولة وأثار ذلك على هامش الربح لديها.
- دراسة أحمد شاهين وآخرون (2019): (شاهين، عبد الحميد احمد شاهين، عمران، و رجب محمد عمران احمد، 2019) يستهدف البحث إلى تقييم مدي إدراك البنوك التجارية المصرية للمتطلبات الرقابية والمحاسبية المتعلقة بمخاطر السيولة. فضلاً عن تقديم نموذجاً محاسبياً لقياس وتقييم هذه المخاطر في ضوء متطلبات اتفاقية بازل 3 والمعيار IFRS 9. وخلصت نتائج البحث إلى أهمية دور المعايير والمعلومات المحاسبية في قياس وتحديد مخاطر السيولة بالبنوك التجارية. وكذلك امتلاك البنوك التجارية لمستوي إدراك والمأم جيد لضوابط المعيار IFRS 9 لقياس وتقييم نسبتي السيولة التنظيمية. كما أشارت النتائج الي أن البنوك التجارية قد واجهت صعوبات كبيرة في محاولتها للالتزام بالحد الأدنى لنسبة صافي التمويل المستقر لكن تغلبت عليه تدريجياً

2- المنظومة البنكية في الجزائر وآليات تعامل البنك المركزي مع أزمات السيولة

شهد القطاع البنكي العالمي العديد من التغيرات وعاصر الكثير من التطورات، فقد شرعت معظم الدول في تحرير أنظمتها البنكية من القيود، مما أدى إلى ظهور توسع في الأنشطة البنوك.

الشكل البياني رقم (01): هيكل الجهاز المصرفي في الجزائر



المصدر: (Kacem, Misbah, & Ayedh, 2021)

2-1- بنك الجزائر:

مر النظام البنكي الجزائري خلال الفترة 1962-1990 بثلاث مراحل أساسية، تميزت المرحلة الأولى 1962-1971 بتأميم البنوك بهدف إعادة تنظيم النظام البنكي الوطني واسترجاع سيادته، أما المرحلة الثانية 1972-1980 فتميزت بتكريس نظام التخطيط المركزي وبالقمة المالي ابتداء من 1971، أخيرا المرحلة ابتداء من 1980 عرفت بالإصلاحات الهادفة إلى التوجه اقتصاد السوق (Bilal, p. 2015).

أنشئ بنك الجزائر بموجب قانون رقم 62-144 المؤرخ في 13 ديسمبر 1962 تحت تسمية البنك المركزي الجزائري، وذلك ليحل ابتداء من أول جانفي 1963 محل البنك الجزائري الذي أنشأته فرنسا أثناء الفترة الاستعمارية بمقتضى قانون أوت (شب محفوظ، 2001، صفحة 15) 1851، ويعتبر من الناحية القانونية كمؤسسة عامة وطنية لها شخصية معنوية تتمتع بالاستقلال المالي وهو بنك البنوك.

✓ وظيفة بنك الجزائر:

حسب مواد قانون 90-10 يتكفل بنك الجزائر بالمهام التالية: إصدار النقود، تنظيم تداول النقود، تسيير احتياطات الصرف، مراقبة القروض الممنوحة للاقتصاد، بالإضافة إلى العمليات التي يمارسها يوميا مثل إعادة الخصم، تسيير

السوق النقدي تسير غرفة المقاصة، الصرف، كما يعتبر بنك الجزائر مسؤول عن منح رخص فتح مكاتب التمثيل أو اعتماد بنوك. إلا أن البنك المركزي لم يتمكن من أداء هذه المهام كاملة بما أن هذه الأخيرة يتم مراقبتها مباشرة من طرف وزارة المالية مما أثر سلبا على قدرة البنك المركزي في التحكم في السيولة النقدية.

✓ هيكل بنك الجزائر:

● **المحافظ ونوابه:** يتولى إدارة بنك الجزائر محافظ يساعده ثلاثة نواب محافظ، يعين جميعهم بمرسوم من رئيس الجمهورية، ويقوم المحافظ في إطار مهامه باتخاذ العديد من الإجراءات التنفيذية حسب الصلاحيات المخولة له، مثل بيع وشراء الأملاك المنقولة والغير المنقولة وتمثيل البنك لدى السلطات العمومية والبنوك المركزية للدول الأخرى والهيئات المالية الدولية، كما يقدم الاستشارة في أمور النقد والقرض، ولا يمكن للمحافظ ونوابه أن يمارسوا أي نشاط أو مهنة وأن يتولوا أي منصب خلال مدة ولا يهتم ما عدا تمثيل الدولة لدى المؤسسات العمومية الدولية ذات الطابع المالي أو النقدي أو الاقتصادي) المادة 23 الصادر في 14 أبريل 1990 من قانون النقد والقرض ل (10-90).

● **مجلس النقد والقرض:** يدير بنك الجزائر مجلس النقد والقرض، والذي يحدد ميزانية البنك ويوزع الأرباح، ويدرس ويصادق على التقرير السنوي لمحافظ بنك الجزائر. ويتكون مجلس النقد والقرض من:

- المحافظ رئيسا ونواب المحافظ الثلاث، كأعضاء،

- ثلاثة موظفين ساميين معينين بموجب مرسوم من رئيس الحكومة، نظرا لقدراتهم في الشؤون الاقتصادية والمالية.

2-2- البنوك التجارية: يوجد نوعين من البنوك التجارية العمومية والخاصة

➤ البنوك التجارية العمومية:

يبلغ عدد البنوك التجارية في الجزائر ستة بنوك وهي البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك تنمية المحلية، بنك الجزائر الخارجي، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، مخولة بممارسة العمليات بصفة أساسية حسب المادة 114 من قانون 90-10 تلقي الأموال من الجمهور، عمليات القرض، ووضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل.

➤ البنوك التجارية الخاصة:

فتح قانون 90-10 المجال للعديد من البنوك الخاصة للعمل بالجزائر تكريسا لمرحلة اقتصادية جديدة ركيزتها الأساسية المنافسة الحرة والعمل وفق اليات اقتصاد السوق، في هذا الإطار تم منع الاعتماد للعديد من البنوك الخاصة من طرف مجلس النقد والقرض، بإدراج كل من: C.N.L، S.A.A ، C.N.A.S، C.N.M.A، C.A.AT، Union Bank، C.C.R، C.N.R، بنك البركة. لكن رغم ظهور العديد من البنوك الخاصة ابتداء من 1995 فإنه لم يتم ملاحظة تحسن التنافسية ما بين البنوك، كما أن الإفلاس الذي عرفته بنك الخليفة في 2003 أثر على العديد من البنوك الأخرى التي تبعتها خلال الفترة 2003-2007، هذا إلى جانب سيطرة البنوك العمومية على القطاع البنكي رغم قلة عدد هذه الأخيرة نسبة لعدد البنوك الخاصة، بسبب قلة الموارد المتوفرة لدى البنوك الخاصة.

(Yazid, p. 42)

2-3- الآليات المستخدمة من طرف بنك المركزي في إدارة السيولة:

أولاً: أدوات النوعية للسياسة النقدية (المباشرة)

هناك مجموعة من الإجراءات والادوات التي يلجأ إليها البنك المركزي التي تأخذ صفة التدخل المباشر

✓ السياسة الانتقائية للقروض: إن الهدف من استخدام البنوك المركزية للسياسة الانتقائية للقروض هو وضع أداة الرقابة على النشاط المصرفي بيد البنوك المركزية وتوجيهها نحو الأهداف العامة للبلاد، ويمكن الهدف من أداة السياسة الانتقائية للقروض هو حصول قطاعات معينة من الاقتصاد على تمويل انتقائي، بحيث يمكن استخدام هذه الأداة في دعم قطاعات حيوية (بوخاري لحلو موسى، 2010، صفحة 78).

✓ سياسة تأطير القروض: وهي أن تقوم البنوك المركزية بتحديد حجم محدد للقروض المقدمة من جهة المصارف التجارية، بواسطة قوانين إدارية مباشرة تكون محدد بسنة، مثل أن لا يتعدى ارتفاع مجموع القروض الممنوحة نسبة محددة. وكل مصرف يخالف هذه النسبة يتم فرض عقوبات عليه من قبل البنوك المركزية يحددها القانون، والغرض من هذه السياسة هو الحد من النقود، يستعمل في أغلب الأحيان في معالجة التضخم، وتكون المصارف التجارية ممثلة لأوامر البنوك المركزية بالتوقف عن منح قروض أو حرمانها من الاقتراض (دردوري لحسن، الأخضر لقلبي، 2018، صفحة 51).

✓ هامش القروض المضمونة بالسندات: إن تحديد هامش القروض المضمونة بالسندات يعد من أهم الأدوات النوعية، لأنه يمكن للسلطات النقدية التحكم في عملية التمويل المصرفي عن طريق تنظيم هذا التمويل بضمان السندات وفق تحديد الهامش المطلوب والذي يعرف بأنه الفرق بين قيمة القرض والقيمة السوقية، فيقوم البنك المركزي برفع نسبة الهامش للاقتراض في حالة التضخم من أجل تقليل حجم التمويل الممنوح بضمان السندات في بعض القطاعات الحساسة دون أن يؤثر على بقية القطاعات الأخرى، أما إذا أراد البنك المركزي التوسع في عملية منح الائتمان فيقوم بتخفيض نسبة الهامش عندما تزداد نسبة ما يمكن للمضاربين اقتراضه من المصارف التجارية (السبھاني محمود عبيد صالح، 2009، صفحة 59).

ثانياً: أدوات الكمية للسياسة النقدية (الغير مباشرة)

ولغرض ضبط هذه العمليات لابد من تدخل السلطات النقدية والسيطرة عليها من خلال الأدوات كمية

✓ عمليات السوق المفتوحة: يمكن تعريف عمليات السوق المفتوحة على أنها العمليات التي تقوم بها البنوك المركزية من بيع وشراء الأوراق المالية في السوق العامة (pool w, 1991, p. 391). وهي من أكثر أدوات السياسة النقدية استخداماً، ففي حالة الركود يقوم البنك المركزي بعملية شراء للأوراق المالية لزيادة المعروض النقدي، أما في حالة التضخم فيقوم ببيع الأوراق المالية أو زيادة سعر الفائدة على الودائع والقروض مما يؤدي إلى تقليص حجم الكتلة النقدية.

✓ سعر الخصم: يعرف بأنه السعر الذي يفرضه البنك المركزي على القروض المقدمة للبنوك. يعتبر وسيلة من وسائل البنك المركزي لتأثير على عرض النقود لأغراض توسعية وانكماشية ففي حالة الركود يقوم البنك المركزي بتخفيض

سعر الخصم والعكس في حالة التضخم فإن البنك المركزي يقوم برفع سعر الخصم أي سياسة انكماشية تؤدي الى انخفاض كمية النقود.

✓ الاحتياطي الإلزامي: هي النسبة من الودائع لدى المصارف التجارية والتي يطلبها البنك المركزي كاحتياطي غير قابل للتصرف. ويمكن تلخيص الفكرة الأساسية من استخدام الاحتياطي الإلزامي أداة للسياسة النقدية هو مطالبة السلطات النقدية للمصارف التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من النقود لدى البنك المركزي بدون مقابل ويتم تحديد هذه النسبة بصفة أساسية من أرصدة الودائع تحت الطلب التي يحتفظ بها الزبائن لدى المصارف التجارية (الافندي محمد احمد، 2014، صفحة 354).

ثالثاً: العمل على الانضباط بمعيار السيولة "Ratios de liquidité" الذي جات به إتفاقية بازل 03

إن أهم مؤشر إضافي جاءت به إتفاقية بازل 3 يتمثل في إدخال نسبتان تتعلق بالسيولة لدى البنوك، النسبة الأولى للأجل القصير والنسبة الثانية للأجل الطويل، وذلك بسبب اعمية السيولة البنكية التي ظهرت خلال أزمة 2007

أولاً: نسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio (LCR: (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 10) هي نسبة شهر واحد (30 يوم) تهدف إلى تمكين البنوك من تحمل أزمات السيولة الحادة (النظامية والخاصة بالبنك) على مدى شهر واحد. مبدؤها هو أن تكون احتياطات السيولة (الأصول السائلة عالية الجودة -HQLA) بما في ذلك النقد والأوراق المالية الحكومية السائلة في السوق والمؤهلة لإعادة تمويل البنك المركزي، أكبر من تسرب السيولة الناتج عن فقدان إمكانيات إعادة التمويل في السوق، عن طريق هروب الودائع، وبواسطة سلسلة من العوامل الأخرى التي قد تنشأ أثناء أزمة السيولة هذه

نسبة الأصول مرتفعة السيولة

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية خلال 30 يوم}}{\text{نسبة الأصول مرتفعة السيولة}} \leq 100\%$$

➤ نسبة صافي مصادر التمويل المستقرة Net Stable Funding Ratio NFSR:

هي نسبة سنة واحدة تهدف إلى السماح للبنوك بتحمل حالة الأزمات الخاصة بالمؤسسة لمدة عام واحد. مبدؤها هو كما يلي: يجب أن يكون مبلغ التمويل المستقر المطلوب أقل من مبلغ التمويل المستقر المتاح

$$\text{نسبة صافي مصادر التمويل المستقرة NFSR} = \frac{\text{التمويل المستقر المتاح}}{\text{التمويل المستقر المطلوب}} \leq 100\%$$

3-معالم أزمة انخفاض اسعار النفط بداية من سنة 2014:

لقد شهدت الأسواق النفطية العالمية أزمات كبيرة، وهذا نتيجة عدم الاستقرار الذي تعيشه أسعار النفط بين الحين والآخر، إلا أن الأزمة النفطية الأخيرة والتي شهدتها سنة 2014 فإنها كانت محصلة لاستمرار حالة تباطؤ معدلات النمو في الاقتصاد العالمي، وهو ما ساهم في تراجع الطلب العالمي على النفط، والجزائر كغيرها من الدول المنتجة للنفط تأثر الاقتصاد بهذه الأزمة إلى حد بعيد جعلها تعمل على إعادة حساباتها في اللجوء إلى خطط متنوعة لمجابهة هذه الأزمة.

-تعريف الأزمة النفطية: هي عبارة عن اختلال مفاجئ للأسعار النفط في السوق النفطية إما بالارتفاع أو الانخفاض الحاد في الأسعار خلال فترة زمنية، وهذا نتيجة تأثر محددات العرض والطلب أو كلاهما آن واحد بالعوامل الداخلية

المتعلقة بصناعة النفط، أو العوامل الخارجية التي لا علاقة لها بصناعة النفط كالعوامل الجيوسياسية (أحمد الدوري، 1983، صفحة 142).

3-2- تطور أسعار النفط في الجزائر من 2014 إلى 2020:

عرفت أسعار النفط تراجعاً ابتداء من سنة 2014، ويستمر في الانخفاض ليصل 40.76 دولار سنة 2016 مسجلاً أدنى مستوى له منذ 2014، والجدول الموالي يوضح تطور أسعار النفط خلال الفترة 2014-2020

الجدول رقم (01): تطور متوسط أسعار النفط والإيرادات النفطية في الجزائر (2020/201)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
سعر النفط	96,29	49,49	40,76	52,43	69,78	64,04	41,47
الإيرادات النفطية (مليار دينار)	3.388	2.373	1.781	2.177	2,887	2,668	1,922

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على -التقرير السنوي لسنة 2018 لبنك الجزائر -تقرير صندوق النقد الدولي 2021.

لقد تسبب الانخفاض في أسعار النفط في حدوث خسائر في الصادرات وإيرادات المالية العامة في البلدان المصدرة للنفط، أما البلدان المستوردة للنفط فهي تحقق مكاسب من انخفاض أسعار النفط من خلال انخفاض فواتير واردتها النفطية وتراجع فواتير دعم أسعار الطاقة. وترجع لعدة أسباب لعل أهمها (عويسي ورده، 2017):

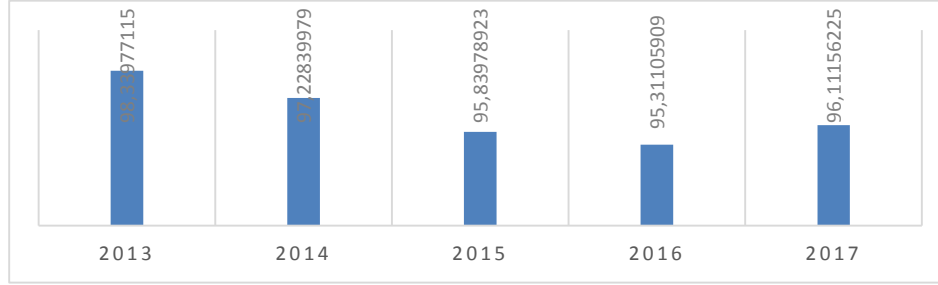
- توجه كبرى الدول المصدرة للبترول إلى الحفاظ على حجم إنتاجها لضمان حصتها السوقية.
- عدم تأثير التطورات التي تشهدها بعض الدول العربية المصدرة لنفط مثل العراق وليبيا على حجم الانتاج وهو ما جاء مخالفا للتوقعات العالمية التي كانت تشير إلى ارتفاع أسعار النفط.
- انخفاض طلب الاسواق الاوروبية والصين من النفط الخام وهما من أهم الاسواق الرئيسية المستهلكة لطاقة.

3-3- مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري:

➤ مساهمة النفط في حجم الصادرات:

منذ الأزل وصادرات القطاع النفطي تسيطر على معظم الصادرات بالجزائر، وبالتالي فهي تشكل المورد الرئيسي للعملة الصعبة، وهذا ما سوف نوضحه في الشكل التالي:

الشكل البياني رقم (02): مساهمة القطاع النفطي في حجم الصادرات الكلية خلال الفترة 2013-2017

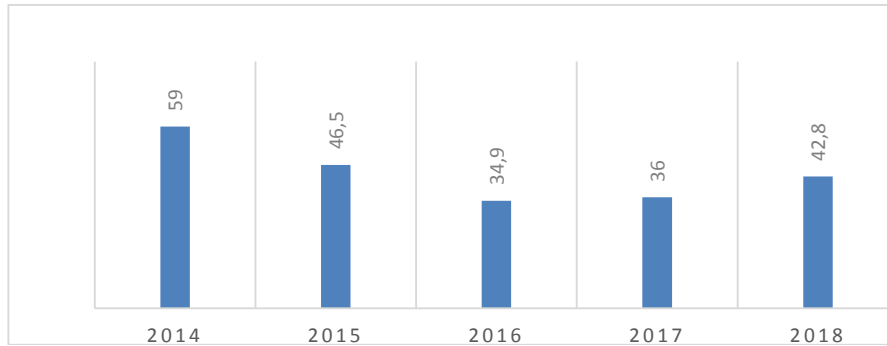


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

من خلال الشكل نلاحظ أن قيمة الصادرات الكلية تساهم بنسبة كلية في الصادرات الكلية، إن انخفاض أسعار النفط التي شهدتها الأسواق العالمية سنة 2014 أدت إلى انخفاض أسعار النفط، فهذا ما أدى إلى تدهور نسبة الصادرات النفطية إلى 95.8 سنة 2015 و 95.3 سنة 2016، فقيمة الصادرات الكلية تتأثر بشكل مباشر بحركة الصادرات النفطية، فكلما كان هناك انخفاض في قيمة أسعار النفط كان هناك ان انخفاض في الصادرات النفطية والعكس صحيح، أي وجود علاقة طردية بين الصادرات الكلية والصادرات النفطية.

➤ **مساهمة النفط في إيرادات الميزانية العامة:** إن إيرادات الميزانية العامة للدولة تتكون أساسا من الجباية التي هي عبارة عن ذلك النظام التشريعي الموضوع حيز التطبيق لضمان إجراءات من أجل تحصيل إيرادات لتغطية نفقات الدولة بصفة مباشرة إذ تحتل مكانة بارزة نظرا لثباتها وإلزاميتها بنوعيتها النفطية والعادية (غازي عناية، 1998، صفحة 72).

الشكل البياني رقم (03): مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات الكلية:

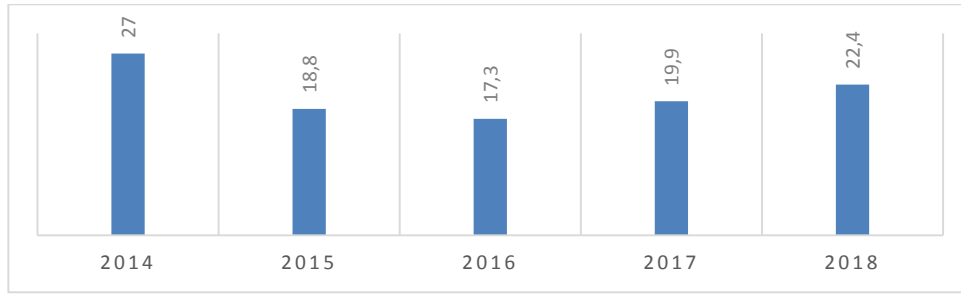


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير السنوي لبنك الجزائر 2018

من الشكل أعلاه نلاحظ أن إيرادات الجباية النفطية عرفت تدهورا وصل إلى ما نسبته 34.9 إلى الإيرادات الكلية و 36 بالمئة سنة 2017، وهذا نتيجة الانخفاض التي شهدته أسعار النفط ومنه فإن إيرادات الجباية النفطية تراوحت بين 30 و 45 بالمئة من سنة 2015 إلى سنة 2018.

➤ **مساهمة النفط في الناتج المحلي:** يساهم قطاع النفط بقسط مهم في الدخل الوطني مثلما يوضحه الشكل البياني الموالي:

الشكل البياني رقم (04): مساهمة النفط في الناتج المحلي:



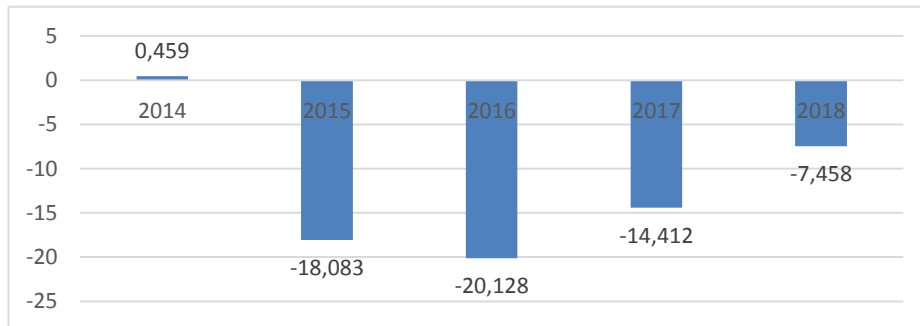
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير السنوي لبنك الجزائر 2018

من خلال الشكل نلاحظ يتبين أن القطاع النفطي يساهم بنسب معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ نسبة 27 بالمئة من ناتج المحلي، وقد ساهم بـ 18.8 و 17.3 سنة 2015 و 2016 على التوالي، وهذا راجع إلى الأزمة النفطية التي مست العالم والتي كانت نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.

3-4- تداعيات انهيار أسعار النفط على الجانب الاقتصادي في الجزائر:

➤ تأثير أزمة انهيار أسعار النفط على الميزان التجاري:

الشكل البياني رقم (05): الميزان التجاري لفترة 2014-2018

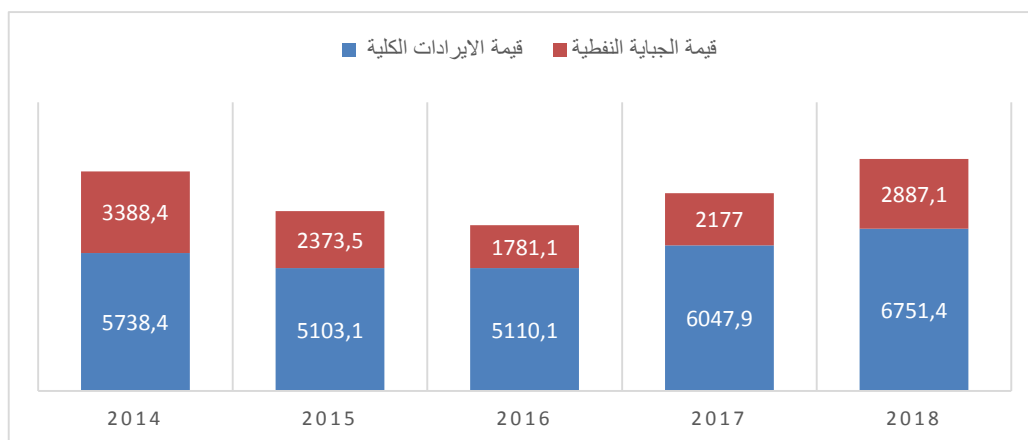


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير السنوي لبنك الجزائر 2018

سجل الميزان التجاري انخفاضا كبيرا في السنوات التي شهدت الصدمة الخارجية والناجمة عن الأزمة المالية الاقتصادية (الأزمة النفطية)، فقد سجل لسنوات 2015، 2016، 2017 عجزا بقيمة 18 مليار دولار و 20 مليار دولار و 14 مليار دولار على التوالي، وذلك بسبب انخفاض قيمة الصادرات نتيجة انخفاض أسعار النفط وتراجع التحويلات التجارية بالإضافة إلى تكاليف رؤوس الأموال الأجنبية المتزايدة.

➤ تأثير أزمة انهيار أسعار النفط لسنة 2014 على الإيرادات الكلية:

الشكل البياني رقم (06): تطور حصيلة الجباية النفطية والإيرادات الكلية في الفترة ما بين 2014-2018



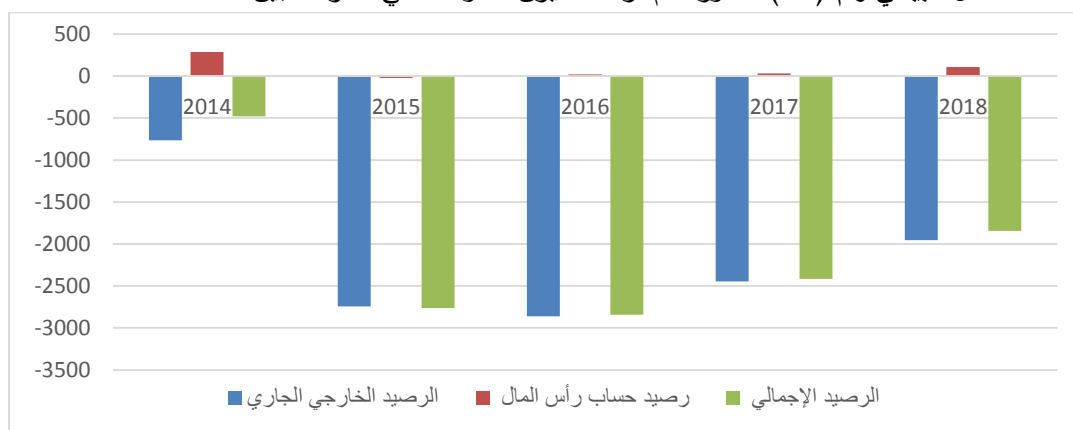
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير السنوي لبنك الجزائر 2018

نلاحظ من خلال الشكل التالي أن الجباية النفطية سجلت انخفاضا خلال سنوات 2015، 2016، 2017 و 2018 مقارنة بسنة 2014 وهذا نتيجة الانهيار الحاد لأسعار النفط، في المقابل نلاحظ أيضا أن الإيرادات الكلية سجلت نفس منحى الجباية النفطية هذا ما يؤكد أن هناك علاقة طردية بين الإيرادات الكلية والجباية النفطية ومنه نستنتج أن الإيرادات الكلية للجزائر تتأثر هي الأخرى بتقلبات أسعار النفط.

وبما أن الإيرادات النفطية تمثل حصة الأسد في الميزانية العامة لدولة فكان انخفاض أسعار النفط وقع حاد على الميزانية مما يتطلب إيجاد مصادر تمويل أخرى خارج المحروقات للتقليل من المخاطر المالية العامة.

➤ تأثير أزمة انهيار أسعار النفط لسنة 2014 على ميزان المدفوعات:

الشكل البياني رقم (07): تطور أهم أرصدة ميزان مدفوعات في الفترة ما بين 2014-2018



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير السنوي لبنك الجزائر 2018

شهد ميزان المدفوعات عجزا كبيرا في الرصيد الإجمالي وهذا راجع على انخفاض قيمة الصادرات نتيجة انخفاض أسعار النفط سنة 2014 لتواصل هذا العجز وبالنسبة كبيرة 2015 وهذا بسبب تدني مستوى أسعار النفط، ما دفع بالجزائر إلى اللجوء إلى احتياطي الصرف في هذه الفترة.

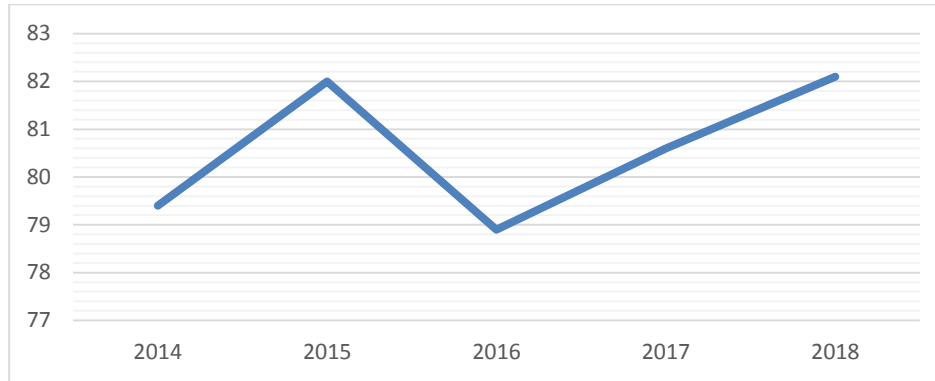
4- دور المنظومة البنكية في إدارة السيولة في ظل انخفاض أسعار النفط بداية من سنة 2014:

تسند إلى البنوك ومنها بنك الجزائر مهمة تنظيم السيولة النقدية وذلك من خلال الأدوات التي تستخدمها هذه البنوك قصد المحافظة على الاستقرار النقدي، فتوجهات والتغيرات في طبيعة السياسة المنتهجة فهي تتبع عموما التغيرات في حالة السيولة في السوق النقدية التي بدورها مربوطة بالتغيرات في أسعار البترول في السوق العالمية.

4-1- تطور معدلات السيولة خلال الفترة 2014-2020 وإجراءات ضبطها:

لقد عرفت السوق النقدية بداية من سنة 2014 نقص حاد في السيولة وفي هذه الفترة كان الاقتصاد يعاني من الازمة البترولية جرا انخفاض أسعار النفط. وفيما يلي يوضح الشكل البياني تطور معدلات السيولة.

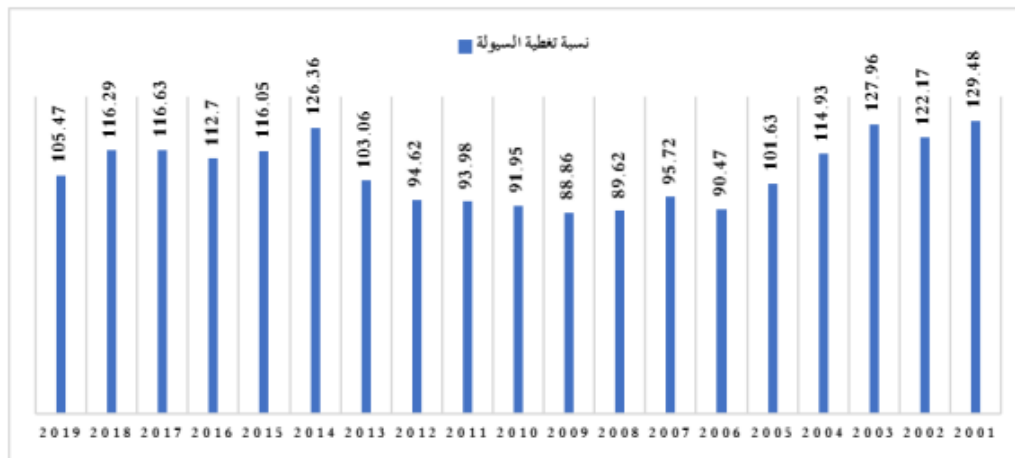
الشكل البياني رقم (08): معدل السيولة خلال الفترة 2014-2018



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير السنوي لبنك الجزائر 2018

عرفت هذه الفترة تقلبات هامة في السيولة البنكية، بعد الازمة البترولية التي مست الاقتصاد الجزائري ابتداء من 2014 حيث انتقلت السيولة البنكية من 82 بالمئة سنة 2015 إلى 79 بالمئة سنة 2016 حتى إن لم يدم هذا الانخفاض، بما أن هذه الأخيرة ارتفعت لتصل إلى نسبة 82 بالمئة سنة 2018، والتي هي نسبة مماثلة التي تم تسجيلها في 2015.

الشكل البياني رقم (09): نسبة تغطية السيولة في الجهاز المصرفي الجزائري 2019/2001



مصدر سارة قاسم وآخرون (2021)، مرجع سبق ذكره، 499

من خلال الشكل البياني أعلاه فإن النظام البنكي الجزائري يحاول ما استطاع اخترام نسبة السيولة المنصوص عليها في اتفاقية بازل 03. كما عرف تطور في الأصول السائلة بالمقارنة مع مجموع الأصول مثلما يوضح الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): تطور الأصول السائلة

السنة	الأصول السائلة / إجمالي الأصول		الخصوم قصيرة الأجل/الأصول السائلة		المجموع
	الأصول السائلة	إجمالي الأصول	الخصوم قصيرة الأجل	النسبة (2)	
2010	5 638,5	12 380,6	2616,9	46.41	91.95
2011	7 141,7	14 266,9	3138	43.93	93.98
2012	7 681,	16 578,6	3709,2	48.29	94.62
2013	8 249,	15 582,0	4137,8	50.16	103.06
2014	9 603,0	11 976,4	4434,7	46.18	126.36
2015	9 261,1	12 508,7	3891,7	42.02	116.05
2016	9 407,0	12 881,0	3732,2	39.67	112.7
2017	10 266,1	14 098,4	4499	43.82	116.63
2018	11 404,1	15 514,3	4880,5	42.79	116.29
2019	10 979,2	16 586,9	4313	39.28	105.47

مصدر سارة قاسم وآخرون (2021)، مرجع سبق ذكره، 500

لوحظ من خلال الجدول أعلاه أن الأصول السائلة في ارتفاع مستمر منذ سنة 2001، بينما عرفت انخفاضا بداية من سنة 201 من 9603 مليار دج إلى 9407 سنة 2016 وتذبذب بين سنتي 2017 و2019، ويرجع المتتبعين لتعرض الاقتصاد الجزائري على أزمة انخفاض أسعار النفط وجائحة كورونا. ولكن يعتبر تذبذب رفي فقط.

4-2- تطور السياسة النقدية التي عرفها النظام البنكي خلال الفترة 2014-2018 لمواجهة نقص السيولة:

استجاب بنك الجزائر إلى التغير في أسعار البترول الذي نتج عنه تغيير في نسبة السيولة في الاقتصاد بتغيير سياسته النقدية من أجل سياسة نقدية أكثر ملائمة.

الجدول رقم 03: تطور عمليات بنك الجزائر من 2014-2018 الوحدة %

السنوات	معدل حساب الاحتياطي الاجباري	معدل إعادة الخصم	معدل عمليات السوق المفتوحة			
			لمدة 7 أيام	لمدة 3 أشهر	لمدة 6 أشهر	لمدة 12 شهرا
2014	12.00	4.00				
2015	12.00	4.00	-	-	-	-
2016	8.00	3.50	-	-	-	-
2017	4.00	3.75	3.50	3.50	3.50	3.50
2018	8	3.75	3.50	**0.9	**0.9	**0.9

* _ من شهر أبريل إلى غاية شهر ديسمبر لا يوجد عمليات السوق المفتوحة (3 أشهر، 6 أشهر، 12 أشهر)

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر 49، 45 لسنوات 2016، 2018 على الترتيب.

تمثلت أهم الإجراءات بنك الجزائر من أجل التكيف للوضع الجديد فيما يلي:

- التناقص في استرجاع السيولة (وباقي الأدوات المستعملة من أجل ضخ الفائض في السيولة)، حيث تم التخلي عن هذه الأدوات ابتداء من سنة 2016، فقد تم التخلي عن أدوات استرجاع السيولة لسبعة أيام، ثلاثة أشهر وستة أشهر في مارس 2017، كما تم خفض من معدلات تسهيلات الودائع. إلى جانب خفض من معدل تشكيل الاحتياطي الاجباري من 8 بالمئة إلى 4 بالمئة في أوت 2017. وتحسبا لتراكم السيولة المصرفية ولتفادي التضخم قام بنك الجزائر برفع معدل الاحتياطي الاجباري من 4% على 8% للتحكم في السيولة.

- التغيير في سياسة الصرف في نهاية 2015 من خلال خفض من سعر الدينار الجزائري من أجل الحد من التأثير السلبي للتناقص في أسعار البترول، حيث أن الهدف من هذه السياسة يتمثل في التقليل من عملية الاستيراد من حيث الحجم والقيمة ومواجهة التراجع في المداخيل بالعملة الصعبة، من ثم التخلي عن هذه السياسة ابتداء من سنة 2016 ولجأت إلى خفض من قيمة العملة مجددا لكن بنسبة أقل في منتصف 2017.

(Fond Monétaire Internationale, 2018)

- تم اللجوء أيضا إلى التمويل الداخلي من أجل تمويل عجز الميزانية حيث عرف الاقتراض الداخلي زيادة قدرها 137 بالمئة ما بين 2015 و 2016 ما يظهر توجه السلطات العمومية نحو السوق الداخلية للتمويل.

- بالنسبة لمعدل الخصم أدى التغير في حالة السيولة في السوق النقدية من جهة أخرى إلى اللجوء البنوك إلى بنك الجزائر مجددا من أجل إعادة تمويلها، سمح هذا بإعادة إحياء أداة إعادة الخصم، الذي لم يتم اللجوء إليه ولم يتغير منذ 7 مارس 2004، حيث قام بنك الجزائر بالخفض من هذا الأخير الذي انتقلت قيمته من 4 بالمئة إلى 3.5 بالمئة في أكتوبر 2016، يسمح هذا الاجراء من جهة بسد حاجة البنوك إلى إعادة التمويل وباسترجاع قدرة بنك الجزائر في التحكم في نسبة السيولة وأسعار الفائدة على المدى القصير.

- بالنسبة لعمليات السوق المفتوحة قام بنك الجزائر استجابة للتغيرات في معدل السيولة إلى جانب إعادة إدراج أدوات إعادة التمويل بالاستعانة بأداة السوق المفتوحة لسبعة أيام التي أصبحت تمثل أدواته الرئيسية، وقدّر المعدل الخاص بالأداة العمليات على السوق المفتوحة التي أدرجت في مارس 2017 بـ 3.5 بالمئة، استرجاع السيولة لسبعة أيام هي الأولى التي وضعت للتنفيذ، تبعته العمليات على السوق المفتوحة لـ 3، 6 و 12 شهرا في شهر ماي لنفس السنة. حيث بلغت نسبة السيولة التي تم ضخها من خلال الأداة 595.600 مليون دينار جزائري في أكتوبر 2017. تم التخلي على هذه الأخيرة في مارس 2018، إلا العمليات على السوق المفتوحة لسبعة أيام التي بقيت سارية المفعول إلى غاية 2019 (التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2017)

4-3- تطبيق سياسة التمويل الغير التقليدي في الجزائر:

توجه بنك الجزائر إلى التمويل غير التقليدي بموجب المادة 45 حسب التعديلات التي أتى بها الأمر 17-10 الموافق لأكتوبر 2017، الذي جاء لتكميل الأمر رقم 03-11 الموافق لأوت 2003 الخاص بقانون النقد والقرض، يسمح هذا التعديل لبنك باشتراء السندات التي تصدرها الخزينة بصفة مباشرة لمدة خمس سنوات، ما يدخل ضمن السياسة

غير التقليدية التي توجه إليها بنك الجزائر من أجل مواجهة الازمة الاقتصادية إثر انخفاض أسعار البترول، وبعد فشل عمليات الاستدانة الداخلية. يتدخل بنك الجزائر بشراء سندات الخزينة العمومية من أجل التمويل العمومي بصفة عامة ومن أجل تمويل سندات القرض الوطني من أجل النمو التي صدرت عام 2016، سندات الخزينة الصادرة مقابل شراء الدين البنكي لسونلغاز وسندات الخزينة الصادرة لفائدة سوناطراك كتعويض عن الفارق بين سعر الوقود المستورد وسعر مياه البحر المحلاة على وجه الخصوص، كما ينص هذا التعديل الصندوق الوطني للاستثمار في إطار مساهمات الدولة في الاستثمارات طويلة المدى لبرامج الاستثمار العمومي (ماجدة، 2019).

خاتمة:

إن موضوع السيولة له من الأهمية البالغة ما يجعل النظام البنكي يهتم بضرورة متابعة تطورات الأصول السائلة في شريان البنوك، حتى لا يتم عرقلة الأنشطة الاقتصادية من فترة لأخرى. ومن أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي:

- شهدت الكتلة النقدية ومقباتها عدة تطورات حيث عرفت تذبذب بين الارتفاع والانخفاض ويعود ذلك إلى الاختلالات الهيكلية التي عرفها الاقتصاد بسبب التبعية للخارج عبر قطاع المحروقات.
- يعمل البنك المركزي بشكل مباشر في التأثير على حجم النقود كما يؤثر في حجم النقود الكتابية التي تصدرها البنوك التجارية من خلال عدة أدوات أهمها معدل الاحتياطي القانوني، معدل إعادة الخصم، سياسة السوق المفتوحة.
- الازمات المتكررة التي تشهدها السوق النفطية، جعل الاقتصاد الجزائري يعيش تحت رحمة تقلبات أسعار النفط.
- ومن أهم التوصيات التي يمكن الخروج بها كما يلي:
- ضرورة الحرص على تطبيق معايير السيولة التي جاءت بها إتفاقية بازل 03، بما يضمن استدامة السيولة في النظام المالي بصفة عامة.
- العمل على مراقبة الأصول السائلة في البنوك باعتبارها العنصر المهم في استدامة السيولة النقدية في الاقتصاد.
- ضرورة تطوير العمل البنكي وعامل المنافسة.

قائمة المصادر والمراجع

- Economic policy uncertainty and .Xinming Li و Hugh H. Kim ،Omrane Guedhami ،Allen N. Berger (2022).
bank liquidity hoarding .Journal of Financial Intermediation .49، 100893.
doi:https://doi.org/10.1016/j.jfi.2020.100893
- .B. O. U. B. E. L. L. O. U. T. A. Bilal (بلا تاريخ). Interest Rate Liberalization: Motivations and Requirements.
- .B.O.U.M.G.H.A.R. Mohamed Yazid (بلا تاريخ). Afrique: Un 'Algérie envers l'Potentiel du commerce extérieur de l'.essai de mesure
- (2018). op.cit .Tech. rep. Fond Monétaire Internationale.
- ،And / page Company، DC Heath, Henderson J. Principles of macroeconomics (1991). And pool w، Henderson J .Toronto
- ،Sara Kacem ،Hanim Misbah و Abdullah Mohammed Ahmed Ayedh (2021). تقييم موجز لأدوات السياسة الاحترازية الكلية ومسار السياسة النقدية وأثرهما على القروض في الجهاز (2020)-المصرفي الجزائري (20).

Smaoui, H., Mimouni, K., Miniaoui, H., & Temimi, A. (2020). Funding liquidity risk and banks' risk-taking: Evidence from Islamic and conventional banks. *Pacific-Basin Finance Journal*, 64, 101436.

Optimal liquidity management and bail-out policy in the .(2004). Rune Stenbacka و Oz Shy ،Staffan Ringbom .banking industry .Finance & Journal of Banking .1335–1319 ،28

أحمد الدوري. (1983). محاضرات في الاقتصاد البنوكي. Tech. rep. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

الافندي محمد احمد. (2014). النقود والبنوك والاقتصاد النقدي. الأمين لنشر وتوزيع، صنعاء.

التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. (2017). بنك الجزائر، التقرير السنوي، 131.

السيهاني محمود عبيد صالح. (2009). النقود والسياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي تجربة السودان نموذجا. دار غيداء للنشر والتوزيع عمان.

المادة 23 الصادر في 14 أبريل 1990 من قانون النقد والقرض ل 90-10. (بلا تاريخ). Tech. rep.

بنك الجزائر. (2017). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. Tech. rep. تقرير سنوي.

بوخاري لحلو موسى. (2010). سياسة سعر الصرف وعلاقته بالسياسة النقدية. بيروت: مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.

دردوري لحسن، الأخضر لقلبي. (2018). أساسيات المالية العامة. Tech. rep. القاهرة.

شب محفوظ. (2001). القانون المصرفي. Tech. rep. ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.

صندوق النقد العربي. (2021). طبق معيار صافي التمويل المستقر والتحديات المرتبطة بأزمة فيروس كورونا المستجد. Tech. rep. تقرير رقم 168.

عبد الحميد احمد شاهين، عبد الحميد احمد شاهين، عمران، و رجب محمد عمران احمد. (2019). القياس المحاسبي لمخاطر السيولة بالبنوك التجارية في ضوء معايير الرقابة المصرفية لبازل 3 والمعيار IFRS 9. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، 3، 40-1.

عويسي ورده. (2017). أزمة انخفاض أسعار النفط وإمكانية التوجه نحو الطاقة المتجددة كبعد استراتيجي للسياسة الطاقوية في الجزائر.

Tech. rep. لملتقى الدولي الملتقى الدولي حول: أزمة النفط سياسات الإصلاح والتتبع الاقتصادي يومي 14 و 15 أكتوبر 2017،

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي المختار عنابة.

غازي عناية. (1998). المالية العامة والتشريع الضريبي.

هذباء هدى يونسى ومدوخ ماجدة. (2019). أثر سياسة التسيير الكمي على المستوى العام للأسعار في الجزائر. مجلة افاق علمية،

المجلد 11 العدد 2، 348.